أثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق(*)

م.د. ظفر عبد مطر التميمي

المقدمة :-

تعد التنمية المستدامة بمختلف مفاهيمها إحدى النشاطات الحديثة والبارزة على الصعيد الدولي، إذ لوحظ اهتماما دوليا متزايداً موجهاً نحو حاجة الدول المتقدمة وتلك التي لا تزال في طور نموها إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مضمون لأجيالها القادمة ، وذلك على اثر اتجاه العالم نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة التي أضحت أكثر وضوحا شيئا فشيئا . فرغم التقدم التقني الهائل ، إلا أن ذلك لم يمنع الرفاهية البشرية من مواجهة مشاكل شتى اخطر وقعا من الحروب ذاتها ، ومن أمثلة تلك الأزمات تزايد النمو السكاني، الفقر الهائل، الاحتباس الحراري، التدهور البيئي، فقدان التنوع البيولوجي، اتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك. ولا يستثنى العراق من مجموعة الدول التي هي بحاجة ماسة للعمل بوتيرة مسرعة على مفهوم التنمية المستدامة ، للتخلص من كوارث الحروب ، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها على المجتمع العراقي . وبناءا على ذلك فإن التنمية المستدامة هي حلول منطقية للتعايش بين البشر وضمان المستقبل والتقليل من الكوارث المحدقة بالمجتمعات الإنسانية، شرط أن يكون ذلك في تواز تام مع عملية التطوير والنمو الاجتماعي والاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية المستدامة موجهة لفائدة المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار

(*)بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي الاول لنقابة الاكاديميين العراقيين في جامعة دهوك، كلية التربية الاساسية، شباط 2019.

حاجات وحقوق الأجيال القادمة ، ولذلك تعرف بالاستدامة التيأضحت بأشكالها المختلفة خيار استراتيجي مهم وضرورة واقعية ملحة لا بديل لها.

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في كون بلد كالعراق وخاصة بعد عام 2003 قد واجه واقعا مختلفا على كافة الأصعدة، تمخضت عنه مشاكل عدة لم يكن العراق مستعدا لها، إذ كان بوابة للعديد من المؤثرات الخارجية التي أثرت سلبا وإيجابا على العراق ومجتمعه ،وتعد التنمية المستدامة إحدى تلك المؤثرات التي لم تعتد السلطة السياسية بعد عام 2003 على التعامل معها بشكل مباشر ولم تستفد منها، رغم أن أسس التنمية المستدامة كانت قد تجذرت في العراق منذ القرن العشرين بشكل مبسط ، فكانت مفهوما غامضا إلا على القلة القليلة الواعية ، وبالتالي فان السلطة السياسية في العراق تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية للعمل بهذا المفهوم ، وإيجاد قاعدة متينة له ضمن المؤسسات الحكومية والمدنية لغرض الانتقال بالمجتمع العراقي إلى حالة أكثر تطورا في الميادين كافة .

أهمية البحث :-

تتمثل أهمية البحث بالوقوف على مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها ومبادئها ودورها ودلالتها المختلفة في العراق، والعقبات التي تواجهها ،فضلا عن العلاقة بين التنمية المستدامة من جهة وقدرة السلطة السياسية على التعامل مع هذا المفهوم وتطوير سياساته من جهة أخرى، وبالتالي ضمان مستقبل معافى للأجيال القادمة التي ستكون أساسا لبناء المجتمعات .

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى معرفة مدى قدرة السلطة السياسية في العراق على الأخذ بمفهوم التنمية المستدامة ومقدار ما حققته من انجاز من بعد عام 2003 ومواكبة التقدم الحاصل من استثمار لهذا المفهوم في البلدان الأخرى .

فرضية البحث:-

افترض البحث بان هناك تباين واضح في فهم التنمية المستدامة من قبل السلطة السياسية في العراق واندماجها مع مصطلحات أخرى مثل التحديث والتطوير، بسبب الأحداث الاستثنائية التي مر بها العراق ، وان هذا التباين اثر على قدرة ساسة العراق على فهم التغيرات الحاصلة ضمن المجتمع العراقي ، وبالتالي فانه لو كانت هناك إستراتيجية خاصة بالتنمية المستدامة تعمل ضمن المؤسسات الحكومية والمدنية ، فان ذلك سيعني تحقيق العراق لقفزة كبيرة في الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي في مرحلة زمنية اقصر من المعتاد.

منهجية البحث:-

وفقا لطبيعة البحث موضوع الدراسة ، فإننا سوف نستخدم المنهج التاريخي لاستعراض التنمية المستدامة تاريخيا، فضلا عن المنهج التحليلي الوصفي ، كونه يقوم بربط الأحداث ويوضح أهميتها ويعطي أبعادا حقيقية في التفسير العلمي .

هيكلية البحث:-

سيتم اعتماد التقسيم التالي في بيان البحث :-

المبحث الأول :-التنمية المستدامة ، المعنى والخصائص .

المبحث الثاني :-عناصر التنمية المستدامة وأبعادها .

المبحث الثالث:-مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

المبحث الرابع :- الخاتمة .

المبحث الأول :- التنمية المستدامة ، المعنى والخصائص .

في ظل التنافس العالمي بين الدول للنهوض بكافة القطاعات، والتمكن من الوقوف بقوة في شتى المجالات، أضحى مفهوم التنمية أساساً لتمكين الدول سياسياً وعسكرياً واقتصاديّاً واجتماعياً وديموغرافياً، إذ تسعى الدول كافة إلى تحقيق التنمية المستدامة لنفسها بهدف الحفاظ على سيطرتها على مواردها، ومنع تدخل القوة الأخرى، مما جعل التنمية المستدامة أساساً لتحقيق الحياة الكريمة للشعوب أولاً، وللحفاظ على الاستقلالية ثانيا، والحق في صنع القرارات ثالثا .[1]تعني لفظة التنمية:- الحركة أو

الفعل الذي يؤدي إلى النمو، والنمو هو التطور والزيادة ،إذ يشتق لفظ التنمية من فعل (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، والنمو قد يكون سالبا أو موجبا، وقد كانت كلمة التنمية تستعمل كمرادف لكلمة التطور كما هو الحال في ستينيات القرن العشرين، والتنمية في وقتنا الحاضر تعني عملية تغيير لمرفق عام أو نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعه إلى مستوى أعلى من مستواه السابق من اجل خدمة الإنسان وتحقيق آماله وغاياته،وتعد التنمية بأشكالها وأنواعها المتعددة الوسيلة الأمثل لتحقيق السعادة والرفاه الاجتماعيوفقا للدراسات الحديثة في هذا المجال .[2]تعرف التنمية المستدامة بمفهومها العام على أنّها :– نشاط شامل لكافة القطاعات سواء ضمن الدولة أو المنظمات ومؤسسات القطاع الخاص أو حتى الأفراد، وتشمل التنمية السياسية والعسكريّة والاقتصادية والاجتماعيّة والإنسانية والنفسية والطبيّة والتعليمية والتقنية وغيرها، وتهدف إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد، وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة ، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشريّة والمادية ، بما في ذلك المعلومات والبيانات.[3]

إذن يمكننا كباحثين القول بان التنمية :– هي أسلوب حياة يهدف إلى الارتقاء بالإنسان نحو الأفضلعن طريق إدارة قواعد الموارد البشرية والطبيعية، بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية .

وباستعراض المراحل الزمنية لمفهوم التنمية المستدامة ، فانه يمكننا القول بان المفهوم ظهر لأول مرّة في مجال زراعة الغابات في ألمانيا في عام 1713على خلفية ازدياد المخاوف من انقراض الغابات التي كانت وما تزال تمثل مورداً اقتصادياً مهماً ومصدراً أساسيا للأخشاب، بسبب انتشار قطع الأشجار الجائر والذي استمر لقرون عديدة ،فعلى سبيل المثال، في اليابان تسبب قطع الأشجار الجائر خلال الفترة 1570 و 1650 للحصول على الخشب الذي كان المصدر الرئيس للاقتصاد الياباني والوحيد لبناء البيوت في اختفاء مساحات شاسعة من الغابات، وظهور مجاعة حادة في نهاية القرن السابع عشر، هذه الظروف حتَّمت على النخب الحاكمة آنذاك إصدار القوانين والتعليمات الصارمة لتنفذيها من اجل حماية الغابات من الاندثار، عندها تم تحديد

كمية الأشجار التي تقطع في كل عام بكمية الأشجار التي تنمو جديداً، بمعنى ازرع شجرة واحدة لكل شجرة تقطع، وهذا يمثل الممارسة الفعلية للتنمية المستدامة والتي بقيت محصورة في مجال زراعة الغابات على مدى القرون اللاحقة. [4]

انبثقت النظرية الشاملة المتكاملة للتنمية المستدامة والتي انعكست منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين في نظرية (توزيع ثمار النمو)فشملت مفهوم التكامل الذي يشمل تداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، ومنذ أواسط الستينيات تم طرح شعار (ما يجب فعله هو ليس تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان).[5] وشاع مصطلح التنمية المستدامة في عام 1987 في تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة الذي أعدته بعثة (بورتلاند) والذي كان يحمل عنوان (مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة).[6]كما ظهر في عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، وفي عام 1992في مؤتمر (ريودي جانيرو) تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة كما تم تحديد أولوياتها في عام 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في (جوهانسبرغ).[7] فالتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته ، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء واكتشاف موارد المجتمع.[8]ويستخدم مفهوم التنمية المستدامة الحديث ليشير إلى عمليات التغيير الايجابي في المجتمع ، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة. [9]

أرى كباحثة في هذا الشأن ، أن التنمية المستدامة هي مرحلة متقدمة من مراحل التطور في سياسات الإدراك لدى الدول المتقدمة، والمنبثقة من حاجتها لضمان عدم التوجه بعيدا عن منجزاتها السابقة في كل الميادين، وهي لا تتم بمعزل عن المجتمعات بل إن الدول المتقدمة هذه المرة جعلت من مجتمعاتها أداة لضمان الأمن والتطور المتحققين . وهذا الأمر مفتقد في العراق، ليس فقط من ناحية اشراك المجتمع العراقي بكافة شرائحه في عملية التنمية المستدامة، ولكن أيضا من ناحية عدم إدراك السلطة

السياسية لأهمية دورها الفاعل في هذا الميدان ، وبأن التنمية المستدامة وفي جزئية كبيرة منها تضمن استقرار الوضع السياسي ، وبالتالي استقرار السلطة السياسية .

خصائص التنمية المستدامة:– [10]

1- تتميز التنمية المستدامة بكونها طويلة الأمد، إذ تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها، وتلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان.

2- تهدف للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء ، إذ تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.

3- تعتمد التنمية المستدامة على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات، إذ تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.

المبحث الثاني :–عناصر التنمية المستدامة وأبعادها .

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها الخاصة، وهيتنمية اجتماعية وبيئية واقتصادية متوازنة تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي وتفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل ،وتتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة البيئة والمجتمع والاقتصاد ، وهذه العناصر الثلاثة تشكّل الركائز الأساس للتنمية المستدامة.[11]تعتمد الأولى على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاجتماعية ، الأدوات الاقتصادية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا.[12]

إن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة ، هي :- [13]

أولاً:-حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استنزاف الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية وتنميتها .

ثانياً:-التنمية الاجتماعية ، إذ أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء ،وعلى المجتمع العالمي أن يكفل احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

ثالثاً:- النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

أبعاد التنمية المستدامة هي :-

1-البعد الاجتماعي :-

في ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في العصر الراهن ، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمارك العام 1995، والموضوع الأساس هو وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية'، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة، وقد انتهى مؤتمر القمة الذي حضره ممثلو (186) بلداً منهم (117) رئيس دولة وحكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه بالعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية، فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة، كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مائة فقرة، يحدد الاستراتيجيات والغايات

والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان، أما أهمية هذا المؤتمر فتجلّت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحًا بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي، وعن طريق تحديد الأولويات، ورفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه أيضًا المؤسسات المالية الرئيسة في العالم، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية ، وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي:-[14]

1- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.

2- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.

3-الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نموًا.

4- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

5-كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.

6-تهيئة بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.

7-تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.

8- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.

9- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

2-البعد الاقتصادي :-

التنمية الاقتصادية بوجه عام هي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج ، وقد دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق القدر من التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى ، ووفق لذلك، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:- [15]

أ– الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.

ب– حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

ج– حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

د– ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

إن الدول غير المتقدمة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة فالنمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في إبان فترة زمنية معينة عادة تكون عامًا، كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات ، في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبيًا، ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي، يصاحب ذلك تغيرات ،تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل.[16]

أن لقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي، وهي تعدّ هدفًا تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية، حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظف الكامل من دون حدوث تضخم أو انكماش، والهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعليمية واجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانًا صالحًا مساهمًا في تقدم وطنه ، إنها تهدف إلى رفاهية الإنسان، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي

على المعاناة الإنسانية، وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية ،هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها، والواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات، ومن ثم على استراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر الصراعات، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية، تتمثّل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة ، وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمنزلة علاج للمشكلات الناتجة من الخصائص الأساسية التي تتمثل باقتصاديات الدول الفقيرة التي تعدّ دولاً منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاد،

إذ يرى الاقتصاديون أن وجود مناخ وبيئة مؤاتيين لأي نشاط اقتصادي هو نتاج لمجموعة من السياسات التي تم حصر أهمها بما يلي:- ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته، وهي عناصر رئيسة وضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر، فضلا عن توفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً في الصناعات الوطنية القائمة. (17)

أما دور الدولة في التنمية، فهو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات، وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أو مستهلكين، وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وكيفية تعبئة المدّخرات وتوجيهها للاستثمارات، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للإنطلاق، ما يضع على كاهلها العبء

الأكبر في قضية التنمية ، خلاصة القول، إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية، ويجب عدم النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل، بل أنها ضرورة ملحة ، ومن الناحية الاقتصادية، فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: المدّخرات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/ الدين الداخلي)، المنح والهبات الدوليّة.[18]

3-البعد البيئي:-

إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم، فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية كان من الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.[19]في العام 1980، أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) وثيقة سميت بالإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع، وفي العام 1987 تم بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك)، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد.[20]ويمكن اعتبار صدور تقرير (نادي روما) المعنون حدود النمو الاقتصادي في عام 1972 بالبداية الأولى لظهور الوعي البيئي في غرب أوروبا ، ومن ثم انتشاره على نحو تدريجي في بقية بلدان العالم، وبعد فترة قصيرة من ذلك سبب رفع أسعار النفط المفاجئ والكبير نسبيا من قبل منظمة أوبك في عام 1973 ، ومن ثم قطع الإمدادات النفطية على الدول الغربية التي كانت تدعم إسرائيل إبان حرب أكتوبر 1973 في حدوث صدمة عميقة في اقتصاديات الدول الأوربية، ويمثل هذان الحدثان التاريخيان نقطة تحول في الوعي المجتمعي وسياسات الطاقة والبيئة في الدول

الأوربية، إذ ظهرت حركات حماية البيئة وأحزاب الخضر بجانب توجهات إستراتيجية وسياسية حكومية جديدة تشجع على ترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة في مختلف المجالات وظهور نظم مبتكرة لجمع وتدوير النفايات وقوانين وإجراءات صارمة للحد من تلوث الهواء في المدن الكبيرة بسبب انبعاثات عادم السيارات ، بجانب قوانين وضوابط تقنية على جميع أنواع الصناعات للحد من تلوث الهواء وتلوث مياه الأنهار والمياه الجوفية.[21]

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر (ريودي جانيرو) العام 1992 إلى أنه:-لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها، وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث إذ تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل ، إن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمرّ من دون الغابات، مصادر المياه النظيفة، الأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كافة التي تزوّد الموارد وتمتص المخلفات التي ينتجها الإنسان ، وفي هذا الإطار، تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب (25%) من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم، وإن عددًا قليلاً من التدابير، التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم النمو، أن يقطع شوطًا بعيدًا نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي، وتشمل هذه التدابير زيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوسيع نطاق التكنولوجيات الأساسية للتخلص من النفايات، وتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية.[22]

على الرغم من علاقة الإنسان الوثيقة ببيئته، فإنه غالبًا ما يغفل حالة التدهور واستغلال تلك البيئة، ولعل اضمحلال مناطق صيد الأسماك، وفقدان الغطاء النباتي، واستمرار تراكم الملوثات والمخلفات تمثل بعض الأمثلة الواضحة على ذلك، وفي عالم ترتفع فيه مستويات الحياة ويزداد تعداد السكان، فإن تحدّي القرن الحادي والعشرين يكون في الإجابة عن السؤال الآتي كيف يعيش السكان ضمن نطاق قدرة كوكب الأرض

وإمكاناته؟ هناك حاجة إلى أدوات قادرة على متابعة حركة البضائع والخدمات البيئية في الأنظمة البيئية والاقتصاديات الإنسانية .[23]

تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل:-

أ- التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

أصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع العالمي، لأن انعدام التنمية يشكّل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين ، وهذا الأمر يشكل خطر على مبادئ التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئيّة ، ومن أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد ، وهذا يعني عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية .[24]

ب- مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية .

إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة، كما يقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية ، وهذه السياسة تؤدي إلى الحد من استخدام تلك الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى منها واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتجات الأكثر ارتباطًا بأهداف التنمية المستدامة.[25]

المبحث الثالث:-مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

إن التنمية المستدامة تعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وانجاز صيانة الموارد الحية وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية ، إن تحقيق التنمية المستدامة في العراق بات أمرا ضروريا ملحا بضمان عوامل أساسية هي استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) واستدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية). [26]وكما أن هناك اتجاهات يمكن من خلالها توجيه التنمية المستدامة وفقا لأهدافها المنشودة في العراق ، فان هناك تحديات تمثل مشاكل وعقبات تحول دون تحقيقها كالحروب والسياسات الخاطئة والمحاصصة الطائفية التي استهلكت الطاقات البشرية العراقية فضلا عن الطاقات والموارد المادية .[27]

فالتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده الدول المتقدمة ليس قضية اقتصادية مجردة تتعلق فقط بمسالة تراكم بمسالة تراكم رأس المال والازدهار، فالتطور يرتبط بعملية الابتكار والتقدم التكنولوجي الذي لايمكن أن ينمو إلا في ظل فلسفة الدولة الاجتماعية ووضوحها وموضوعيتها وإرادتها في تحقيق أهدافها ومنها الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة.[28]

وبالتأكيد فان عدم وضوح الرؤية الاقتصادية للمجتمع العراقي ومؤسساته الحكومية تعمل على تأخير عملية التنمية المستدامة. وتجعل السلطة السياسية بعيدة عن الأخذ بالمسارات الإستراتيجية التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر فان العوامل الداخلية والخارجية في العراق تمثل السبب الرئيس لفشل السياسات التنموية بشكل عام وسياسة التنمية المستدامة بشكل خاص، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي :-

1- التغيير الذي رافق العملية السياسية في العراق منذ عام 2003 وما تعرض له من إرهاب أدى إلى تكبد الاقتصاد العراقي خسائر جمة من دمار للبنى التحتية والممتلكات الخاصة من دور سكن ومصانع ومزارع فضلاً عن تهجير واسع للسكان وللقوى العاملة تسبب في إيقاف عملية الإنتاج الصناعي والزراعي في المناطق التي سيطرت عليها التنظيمات الإرهابية، وقدرت وزارة التخطيط العراقية حجم الأضرار التي

أصابت العراق من العمليات الإرهابية خلال الفترة 2004 – 2014 بحوالي 30 مليار دولار.

ب– فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاستقرار السياسي بشكل عام منذ تأسيس الدولة العراقية بسبب وجود الشرخ المجتمعي والذي استمر بعد عام 2003 بشكل خاص حتى يومنا، إذ فشلت الطبقة السياسية التقليدية في تحقيق التوافق والوئام المجتمعي وما تزال مستمرّة في الصراع على النفوذ والمال وفق عقليتها التقليدية والتي تؤمن بلعبة المعادلة الصفرية وتجد صعوبات جمة في الاعتراف بقواعد اللعبة الديمقراطية ، ولا يخفي على أحد أن الاستقرار السياسي يمثل شرطاً أساسيا ومطلقاً لدفع عجلة الاقتصاد وللتنمية الاقتصادية في جميع بلدان العالم.

5- فشلت الحكومات المتعاقبة منذ عام 1963 في توفير شرط أساسي آخر للتنمية الاقتصادية المستدامة، ألا وهو وضع الشخص الصحيح في المكان الصحيح واستبدلت هذا المبدأ بمبدأ (الولاء فوق الكفاءة") منذ عام 1963 ويتم وبشكل ممنهج تهميش وتهجير العقول والكفاءات العراقية، لأنها ترفض الانضمام تحت راية الأحزاب المهيمنة على السلطة.

8- الحروب العبثية التي شنها النظام السابق على كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة 1980–1988 ومن ثم الكويت في عام 1990، وما رافقها من عقوبات دولية وفرض للتعويضات، ومن ثم الحرب التي شنها الحلفاء على العراق، والحصار الدولي الجائر الذي استمر 13 عاماً، كل تلك الأمور كبدت الاقتصاد العراقي خسائر مالية ومادية وبشرية كبيرة تقدر بمئات المليارات من الدولارات على حساب عملية التنمية الاقتصادية، وتسبب في انهيار البنية التحتية وتسارع وتيرة التدهور الاقتصادي.

هـ–سوء الإدارة الاقتصادية، إذ لا تزال عقلية اقتصاد رأسمالية الدولة منتشرة لدى كبار الموظفين والعقلية الريعية لدى الصغار منهم بمعنى الدولة الأبوية التي يتوجب عليها لعب دور شيخ القبيلة في توزيع المغانم وإطعام الرعية.

و– النقص الشديد للكفاءات والتكنوقراط في معظم مفاصل الدولة ولأسباب معروفة أهمها الاستمرار في تطبيق قاعدة الولاء قبل الكفاءة التي ورثها العراق من النظام البائد.

ز– عملت الطبقة السياسية المتنفذة ومن دون وازع أخلاقي على ترسيخ وتقنين هذا المبدأ القبلي، الذي لا يمت بأي صلة إلى مبادئ دولة المواطن المدنية التي تدعي هذه الطبقة بالسعي إلى تحقيقها.

ح– انتشار ثقافة الفساد في معظم الأجهزة الحكومية ومفاصل المجتمع، فضلاً عن المحاصصة الحزبية وانعدام الرقابة والمحاسبة.

إن تطوير الموارد الإنسانية الأكثر فعالية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق يتمثّل في تحسين مستوى الصحة والتغذية والتعليم والتدريب المهني والمقدرة الإدارية، مع وجود حكومة مستقلة تتمتع بوحدة سلطة وبيئة مستقرة من الناحية السياسية. ويمكن القول إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي احد الأسباب الرئيسة في عدم تطور مفهوم عملية التنمية المستدامة في العراق، إذ فشلت السلطات العراقية المتعاقبة في وضع إستراتيجية تنموية شاملة لتلبية الاحتياجات الأساسية في ميادين الصحة، التعليم، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الصناعة النفطية.[29] علما أن مشاريع التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003 والتي لم تكتمل بسبب عدم استقرار العراق سياسيا، فضلا عن الأسباب المذكورة أعلاه هي:[30]

1- **خطة التنمية الخمسية .**
2- **إستراتيجية مكافحة الفقر من وزارة التخطيط.**
3- **إستراتيجية التربية والتعليم العالي عن وزارتي التربية والتعليم العالي.**
4- **إستراتيجية الطاقة الوطنية عن وزارة النفط.**
5- **إستراتيجية تنمية القطاع الخاص من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء.**
6- **مشروع الحزام الأخضر في محافظة كربلاء.**
7- **مشروع توليد الكهرباء من التوربينات الغازية.**

الخاتمة:

إن العراق يواجه تحديات في مجال تطوير مؤسساته السياسية القادرة على إرشاد نموه الاجتماعي والاقتصادي في سبيل التنمية المستدامة، وعليه أن يعيد صياغة نظامه السياسي على نحو يثبت ويظهر شرعيته، ويؤمن المشاركة ويوفر حدا مقبولا من الاتفاق حول الأهداف السياسية، ويولد العوامل التي تدفع إلى التفاعل الإيجابي مع المجتمع المدني، ويشجع القادة السياسيين والمدنيين. إن المواطن في المجتمعات الإنسانية كافة يعد اللبنة الأساس في بناء دولة المستقبل، ويحتاج العراق كنظام سياسي للسعي إلى مزيد من الاهتمام بالمواطن كونه المحرك الأساس والهدف لعملية التنمية المستدامة، وهذا الأمر يتحقق من خلال إيجاد الأمن والاستقرار، عبر حزمة متنوعة من البرامج، منها: احترام حقوق الإنسان، البدء بتنشئة الطفل العراقي على قيم الحرية والمشاركة والتعايش السلمي، توفير الرفاهية وتحديث البرامج التعليمية، وتجاوز الحرمان، ضمان حرية الإعلام، احترام معايير العمل، حماية المرأة وحقوقها، توفير السكن، حماية البيئة، لعدالة في توزيع الموارد، تهيئة القدرات لمعالجة الفقر، تماسك المجتمع، إيجاد فرص العمل المطلوبة، إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني، توفير بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية، إعادة النظر بثقافة المجتمع العراقي وصنع ثقافة بديلة مراجعة.

[1]1. Mohammed Yousef : 1-7-2011) Ecological Sciences for Sustainable Development http://www.unesco.org, Retrieved 17-06-2018.

[2]. عباس فاضل السعدي: خصائص المؤشرات الديموغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ،ع 241، 1999، ص 69.

[3]. Sustainable Development", http://www.iisd.org, Retrieved 17-06-2018. Edited.

[4]. بارق شُبّر: سياسات التنمية المستدامة في العراق بين التمنيات وفشل الانجاز، مقال منشور ، موقع وكالة أنباء براثا ، جمهورية العراق، المكتبة الالكترونية :– http://burathanews.com ، 9/3/2017 .

[5]. ناهده عبد الكريم حافظ: التنمية البشرية المستدامة – المفهوم – الأدلة – موقف العراق ، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع 79، 2007، ص 191.

[6]. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1987، ص 12.

[7]. خديجه عصماني: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقله–، الجزائر، 2013، ص 2.

[8].محمد قنبر وآخرون: التنمية وترقية المجتمع، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر ،1996، ص 137 – 138.

[9] .عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 2004، ص 26 .

[10] http://www.sd-commission.org.uk, Retrieved 17-06-2018.

[11]. الياس أبو جودة:التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، ع 78 ، تشرين الأول 2011،مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت ، لبنان ، المكتبة الالكترونية: https://www.lebarmy.gov.lb

[12]. محمد عبد الفتاح القصاص: حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية، مجلة بدائل، ع 8، 2007، ص 14–15.

[13]. راجع تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1987، ص 4– 8 ، تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام 1983 برئاسة "بورتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية(22)شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

[14] . راجع تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمارك، 6 –12 آذار 1995، ص 5–12.

[15]. الياس أبو جودة : مصدر سبق ذكره .

[16]. محمد عبد القادر: مفهوم التنمية الإقتصادية، جريدة الأهرام، القاهرة، مصر ، 1999، ص 17.

[17]. Anne Osborn. Krueger : Trade Policy and Economic Development: How We Learn", American Economic Review, National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Vol 87, n° 1, March 1997, p. 14-18.

[18]. Ronald I. McKinnon, "Money and Capital in Economic Development", The Brookings Institution, Washington, D.C, 2003, p. 44-52.

[19]. ف.دوغلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر ،2000، ص 17.

[20]. See Report IUCN, The International Union for Conservation of Nature, Washington D.C, 1980, p. 14-20.

[21].بارق شُبّر : مصدر سبق ذكره .

[22]. إبراهيم سليمان مهنا: التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، أبعاد وآثار في التنمية المستدامة، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات ، ع 44، 2000، ص 22.

[23]. راجع تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة 24 ، WWF تشرين الأول 2006، ص. 24. 25.

[24]. كوفي أنان: التنمية البشرية المستدامة، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 8.

[25]. راجع تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة 24 ، WWF تشرين الأول 2006، ص. 24. 25.

[26]. حسين عليوي ناصر الزيادي:الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل ،ع 12 حزيران 2013 .

[27]. كمال محمد جاسم العاني: اقتصاديات التنمية المستدامة في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد 1، ع 63، 2011، ص 213–257.

[28]. فلاح معروف جمال العزاوي: التخطيط المضاد والتنمية المستدامة في الأقطار النامية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد 1، ع 63، 2011، ص 6.

[29]. حسين احمد دخيل السرحان : اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، جامعة أهل البيت عليهم السلام ، مجلة جامعة أهل البيت عليهم السلام ، ع 18 ،كربلاء ، العراق ، ص 37–38 .

[30]. بارق شُبّر : مصدر سبق ذكره .